برأسمال نصف مليار دينار لمنح المواطنين قروضًا حسنة

عسكر يطالب بإنشاء بنك صباح الأحمد الاجتماعي

أعلن النائب عسكر العنزي انه تقدم باقتراح بقانون بتأسيس بنك (صباح الأحمد الاجتماعي) برأس مال نصف مليار دينار لمنح المواطنين قروضا حسنة من دون فوائد لشراء السلع والسيارات وللزواج وتقديم التمويل من دون فائدة للمشاريع المتناهية الصغر الصناعية والتجارية والزراعية والأمن الغذائي.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة أولى): تؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون شركة مساهمة كويتية عامة باسم «بنك صباح الأحمد الاجتماعي» ويكون مقرها الكويت، على أن يكون ذلك خلال ستة من تاريخ صدور هذا القانون.

(مادة ثانية): يحدد رأس المال المصرح به للبنك وقدره (نصف مليار دينار كويتي) ويكون مملوكا بالكامل للدولة من خلال مؤسساتها التمويلية العامة، ويتم سداد مبلغ رأس المال من الاحتياطي العام للدولة من خلال وزارة المالية.

(مادة ثالثة): غرض البنك هو تقديم قروض حسنة من دون فائدة للمواطنين للزواج أو شراء السكن والسلع والسيارات وتقديم التمويل من دون فائدة للمشاريع المتناهية الصغر الصناعية والتجارية والزراعية والأمن الغذائي والمشاريع الإنتاجية الجديدة، وتدعيم القائم منها، ولا يتم منح المواطن الواحد أكثر من قرض حسن إلا بعد سداد القرض السابق، وتكفل له الدولة تسهيل مهامه في حدود هذا القانون والقوانين والأنظمة الأخرى السارية.

(مادة رابعة): يلتزم البنك في جميع أعماله وعملياته بأحكام الشريعة الإسلامية، ولتحقيق هذا الالتزام تنشأ في البنك هيئة للفتوى والرقابة الشرعية تعينها الجمعية العمومية وتختص بالفتوى والرقابة والتدقيق على معاملات البنك وسياساته من النواحي الشرعية، وتكون قرارات الهيئة ملزمة.

(مادة خامسة): يقدم البنك خدماته المصرفية والتمويلية والاستثمارية باسمه أو بالنيابة عن الغير في حدود أغراض التنمية الاجتماعية والبشرية الوطنية الشاملة، ويخضع البنك في ذلك لرقابة بنك الكويت المركزي، وبما لا يخل بأغراضه المنصوص عليها في هذا القانون.

عسكر العنزي

(مادة سادسة): يلغى كل حكم يعارض أحكام هذا القانون.

(مادة سابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

لقد حرص الدستور الكويتي على إرساء مبدأ التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة كأساس إستراتيجي لتحقيق العدالة والأمن والرخاء في المجتمع حيث نصت المادة (20) منه على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون»، بيد أن تحديات المرحلة الحالية باتت تفرض الاتجاه التخصصي في النهوض بأعباء التنمية البشرية الشاملة داخل البلاد.

ولذلك جاء هذا الاقتراح بقانون ليتمم مسيرة التنمية الشاملة داخل دولة الكويت، حيث نص في مادته الأولى على تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم «بنك صباح الأحمد الاجتماعي» مقرها الكويت على أن يكون ذلك خلال ستة من تاريخ صدور هذا القانون.

وجاءت المادة الثانية لتحدد رأس المال المصرح به للبنك وقدره (نصف مليار دينار كويتي) ويكون مملوكا بالكامل للدولة من خلال مؤسساتها التمويلية العامة مثل الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويتم سداد مبلغ رأس المال من الاحتياطي العام للدولة من خلال وزارة المالية.

وبينت المادة الثالثة الغرض من إنشاء البنك وهو تقديم قروض حسنة من دون فائدة للمواطنين للزواج أو شراء السكن والسلع والسيارات وتقديم التمويل من دون فائدة للمشاريع المتناهية الصغر الصناعية والتجارية والزراعية والأمن الغذائي والمشاريع الإنتاجية الجديدة، وتدعيم القائم منها، ولا يتم منح المواطن الواحد أكثر من قرض حسن إلا بعد سداد القرض السابق، وتكفل له الدولة تسهيل مهامه في حدود هذا القانون والقوانين والأنظمة الأخرى السارية.

أما المادة الرابعة فنصت على التزام البنك في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، على أن ينشأ في البنك هيئة للفتوى والرقابة الشرعية تختص بذلك.

بينما جاءت المادة الخامسة لتبين أن البنك يقدم خدماته المذكورة باسمه أو بالنيابة عن الغير، في حدود أغراض التنمية الاجتماعية والبشرية الوطنية الشاملة، كما أكدت خضوع البنك لرقابة بنك الكويت المركزي وبما لا يعارض أغراضه الواردة في هذا القانون.

وأما المادة السادسة فقضت بإلغاء أي حكم يعارض أحكام هذا القانون

أكد أن تعديلات القانون تواكب المتطلبات الدولية

سعدون حماد: نتوقع حسم قضية الإيقاف الرياضي بداية دور الانعقاد المقبل

■ الإيقاف لم يكن مرتبطاً بشخص الوزير وإنما بوجود تشريع موافق للاشتراطات

■ «الأشغال» تأخذ وقتًا أطول في توفير البنية التحتية نظرًا لمهامها المتعددة في كثير من المشاريع

■ لجنة التحقيق في مخالفات وزارة الصحة ما زال أمامها زيارتان لمكتبي واشنطن ولندن

■ علينا العمل على إنشاء مدينة طبية متكاملة بالكويت أو توفير جميع التخصصات بمستشفى جابر

■ قسائم خيطان يبلغ سعرها 50 ألف دينار للقسيمة الواحدة وهذا مبلغ كبير كي يدفعه المواطن

حماد يتوقع حسم الملف الرياضي في بداية دور الانعقاد

توقع رئيس لجنة الشباب والرياضة في مجلس الأمة النائب سعدون حماد أن يتم حسم قضية الإيقاف الرياضي في بداية دور الانعقاد المقبل بعدما يصل رد اللجنة الأولمبية الدولية على التعديلات التي تم إدخالها على قانون الرياضة.

وأوضح حماد في لقاء ببرنامج نبض اللجان في تلفزيون المجلس أن لجنة الشباب والرياضة قدمت تعديلات على القانون وتم الانتهاء منها وأرسلتها اللجنة إلى وزير الشباب بالوكالة ليقوم بإرسالها إلى الاتحاد الدولي ليرى مدى مطابقتها الاشتراطات المطلوبة.

وأضاف أن مجلس الأمة قام بالدور المطلوب منه في هذا الخصوص بتعديل القانون وراعينا اشتراطات الاتحاد الدولي مشيرًا إلى أن الإيقاف لم يكن مرتبطا بشخص الوزير السابق أو الحالي بقدر ما كان مرتبطا بوجود تشريع موافق للاشتراطات المطلوبة.

وأعرب حماد عن تمنياته بأن يكون دور الانعقاد المقبل دور إنجاز مشيرًا إلى أن هناك قوانين كثيرة تهم المواطنين بعضها عمل عليها المجلس ولم يستكملها مثل موضوع قسائم خيطان.

وبين أن قسائم خيطان يبلغ سعرها 50 ألف دينار للقسيمة الواحدة وهذا مبلغ كبير كي يدفعه المواطن كما القسائم المناظرة في أبو حليفة يبلغ سعر القسيمة 15 ألف دينار وستطالب بألا يزيد سعر القسيمة عن هذا المستوى.

وأضاف أن هناك أيضا موضوع التنسيق بين الوزارات في قضية الإسكان وأن تتولى هيئة الإسكان أعمال البنية التحتية في المدن الجديدة لأن وزارة الأشغال تأخذ وقتا أطول في توفير البنية التحتية نظرًا لمهامها المتعددة في كثير من المشاريع الأخرى.

وأكد حماد أن دور الانعقاد الماضي أدى ما عليه حيث بدأ باستجواب لوزير الإعلام ووزير الدولة للشباب السابق وهو استجواب لم يكن موفقا كما أنه شهد أكثر من استجواب لرئيس مجلس الوزراء.

وحول نتائج لجنة التحقيق في مخالفات وزارة الصحة والتي يعمل النائب حماد مقررًا لها قال إن اللجنة لم تنته بعد وما زال أمامها زيارتان لمكتبي واشنطن ولندن ثم تقدم تقريرها النهائي مع بداية دور الانعقاد المقبل.

وذكر أن اللجنة بدأت عملها بزيارة مكتب باريس ورصدت فيه مخالفات إدارية فقط وليست مالية.

وأفاد بأن اللجنة لاحظت أيضًا نقص في عدد الكويتيين العاملين بالمكاتب الصحية بالخارج ما يكلف الدولة الكثير من الأموال مشيرًا إلى أن مكتب باريس يعمل به كويتيان اثنان فقط والباقي أجانب.

وأشار إلى أنه كان يتم الاستعانة بمترجمين لأن من يعملون بالمكتب لايعرفون الفرنسية لكن بعد أن تم تعيين مسؤول إداري كويتي يجيد الفرنسية استغنوا عن المترجمين وحدثت نقلة نوعية في عمل المكتب وأشاد المواطنين بذلك.

وطالب حماد بضرورة العمل على إنشاء مدينة طبية متكاملة بالكويت أو توفيرجميع التخصصات في مستشفى جابر ليكون نموذجًا للمدينة الطبية لكي يتم الاستغناء عن السفر إلى الخارج وتوفير مبالغ طائلة على الدولة.

وأكد حماد ضرورة الاستفادة من مستشفى جابر استفادة سليمة وأن يكون مخصصًا للكويتيين فقط وتوفر به كل التخصصات النادرة وأن تكون إدارته عالمية حتى يستغني المواطنون عن طلب السفر إلى الخارج.

وحول نظام التأمين الصحي (عافية) ومدى نجاحه قال حماد إن البداية في هذا المشروع كانت بالمتقاعدين ويجب توسيعه وتعميمه على جميع الكويتيين وأن يكون مثل النظام المعمول به في الإمارات.

وأفاد أنه إذا كان التأمين الصحي شمل الكويتيين كافة والتخصصات الطبية وأن يكون متضمنا الداخل والخارج فإن التكلفة التقديرية ستكون 700 مليون دينار لكن تكلفة العلاج بالخارج أعلى من ذلك بكثير.

وأكد أن الأفضل هو أن تكون لدينا مدينة طبية متكاملة أو توسعة نشاط مستشفى جابر.

وحول أهم الشكاوى التي يتم بحثها في لجنة العرائض قال حماد إن جميع الشكاوى مرتبط بعدم حصول المواطنين على حقهم وأغلب الشكاوى يتم حلها داخل اللجنة لأن مستوى التمثيل الحكومي في اللجنة يكون على مستوى وزير أو وكيل وزارة وبالتالي يكون لديهم القدرة على اتخاذ قرار بحل المشكلة.

وذكر أن أمثلة الشكاوى التي وصلت اللجنة من رئيس قسم في وزارة الشؤون تم تكليفه بعمل مراقب لمدة 3 سنوات حصل خلالها على تقدير امتياز وبدلا من تثبيته في وظيفة مراقب جاء موظف آخر ليتولى منصب المراقب وبقي الموظف الأول على حاله رئيس قسم.

وأفاد أنه خاطب وزيرة الشؤون بخصوص الموضوع وأخبرنا صاحب المشكلة أنه إذا لم يحل الموضوع فعليه أن يأتي إلى اللجنة.

الفضل يطالب الفارس بصرف البدلات المتأخرة لأعضاء هيئة التدريس بـ «التطبيقي»

أحمد الفضل

طالب النائب أحمد الفضل وزير التربية والتعليم العالي د.محمد الفارس بضرورة صرف بدلات الساعات الإضافية لأعضاء هيئة التدريس في هيئة التعليم التطبيقي.

وأوضح في تصريح صحفي انه رغم مرور فصلين دراسيين وكذلك الفصل الصيفي قارب على الانتهاء لكن إدارة (التطبيقي) لم تقم بصرف مستحقات الساعات الزائدة عن النصاب لأعضاء هيئتي التدريس والتدريب!

وأضاف الفضل أن إخلاص أعضاء هيئتي التدريس والتدريب الذين آثروا استمرارهم بالعمل دون تعويض مادي بغية توفير الشعب الدراسية للطلبة، يجب أن يقابل بالوفاء لهم وصرف مستحقاهم المتأخرة.

وطالب الفضل وزير التربية باستخدام صلاحياته على (التطبيقي) وصرف المستحقات المتأخرة.

يشغل منصب رئيس اللجنة التعليمية

14 سؤالًا و26 اقتراحًا بقانون .. حصاد النائب د. محمد الحويلة في دور الانعقاد الأول

قدم النائب د.محمد الحويلة خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 14 سؤالا و26 اقتراحًا بقانون و90 اقتراحًا برغبة، وشارك في تقديم طلب لمناقشة قضية حلب.

ويشغل النائب الحويلة منصب رئيس اللجنة التعليمية، كما انه عضو في لجنة الميزانيات والحساب الختامي ولجنة شؤون الزراعة والثروة السمكية والحيوانية.

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب د.محمد الحويلة 26 اقتراحًا بقانون منها 20 اقتراحًا منفردًا و6 مشاركًا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

إنشاء الهيئة العامة للاستطلاع وقياس الرأي العام.

تنظيم أوضاع الكويتيين حملة شهادة الدكتوراه أو الحاصلين عليها على نفقتهم الخاصة.

حماية المعلم.

إنشاء مجلس للتعليم العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

تنظيم التعليم العالي.

الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية.

بشأن إنشاء مركز تنمية المعلم.

في شأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية (انتهاء خدمة المؤمن عليه والتأمين)

تعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت.

في شأن منح العسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق.

إضافة بند جديد ج للمادة 3 من القانون رقم 12 لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة (استحقاق المساعدة للمرأة الكويتية المتزوجة التي بلغت 45 سنة ميلادية ما لم يثبت وجود دخل ثابت خاص بها)

تعديل بعض أحكام القانون رقم 12 لسنة 2011 بشأن المساعدات العامة (المساعدات خاصة بالمرأة الكويتية المتزوجة بغير كويتي والأسر والأفراد الكويتيين وفق شروط وضوابط محددة)

في شأن تطوير الرعاية الصحية إنشاء مدينة طبية متكاملة للخدمات الصحية.

تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 سنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية (لا يجوز سحب الجنسية الكويتية إلا بحكم قضائي)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن جامعة جابر الأحمد (وضع السياسة العامة للجامعة وضوابط تعيين رئيس الجامعة)

إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث.

تجريم ممارسة أعمال السحر والشعوذة.

إنشاء صندوق الإسكان العسكري.

تعديل بعض أحكام القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت (علاوة بدل توجيه بقيمة 150 د.ك وكذلك بدل تخصص نادر بقيمة 300 د.ك)

تعديل بعض أحكام القانون رقم 47 لسنة 2005 في شأن إعادة تعيين أعضاء هيئة التدريس السابقين بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى العمل (يجوز لعضو هيئة التدريس أو لشاغلي الوظائف الأكاديمية المساعدة إذا كان انتهاء الخدمة بالاستقالة أو بالتقاعد، طلب العودة إلى عمله بصفته عضوا بهيئة التدريس في الجهة التي يعمل بها قبل انتهاء خدمته ويجوز تمديد خدمة أي من أعضاء هيئة التدريس بعد بلوغه سن التقاعد لمدة سنة)

إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير.

إنشاء مستشفى حكومي بمدينة صباح الأحمد.

حماية النشء في الإعلام المرئي.

إنشاء صندوق طالب العلم.

توفير وحدات سكنية بصفة مؤقتة لمستحقي الرعاية السكنية.

تعديل أوضاع المدرسين المساعدين الكويتيين من حملة الدكتوراه في جامعة الكويت.

الأسئلة

وجه النائب د.محمد الحويلة 14 سؤالا إلى 6 وزراء منها 6 أسئلة لوزير التربية وزير التعليم العالي عن إعادة ترميم مدارس محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير وتأخر الوزارة في شراء مقار للمكاتب الثقافية في الخارج والسبب في عدم صرف كادر مالي للباحثين الاجتماعيين والنفسيين أسوة بالهيئة التعليمية والتأخير في إنشاء معهد ديني للبنات في محافظة مبارك الكبير أو محافظة الأحمدي.

وقدم 3 أسئلة إلى وزير الأشغال عن خطة الوزارة لتطوير وتوسعة طريق الوفرة والطرق المؤدية لمدينة صباح الأحمد والإجراءات المتخذة والمدة الزمنية التي وضعتها الوزارة لتنفيذ هذه الخطة وأسباب تأخر وزارة الأشغال في دراسة أسباب تطاير الصلبوخ (تطاير الحصى) وأسباب إعفاء المقاول القائم بأعمال العقد الخاص بإنشاء وإنجاز وصيانة طرق ومجار وخدمات أخرى بمنطقة شرق الفرين (أبو فطيرة) المرحلة الثالثة من غرامات التأخير.

ووجه سؤالين إلى وزير الصحة عن دور العاملين في المكاتب الصحية والأخطاء الطبية، وقدم سؤالا واحدا إلى كل من وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات عن الشركة التي قامت بتنفيذ البيوت الحكومية في مدينة صباح الأحمد.

وسأل وزير النفط وزير الكهرباء والماء عن نقل مضخة مياه المنقف والموقع البديل للمضخة ووزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عن الموعد المحدد لبدء العمل بفرع الهيئة العامة لشؤون القصر في محافظة الأحمدي

دميثير: اللجنة المالية ستناقش أسباب تخارج هيئة الاستثمار من شركة أريفا الفرنسية

كشف رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب خلف دميثير عن أن اللجنة البرلمانية ستناقش أسباب بيع حصة هيئة الاستثمار الكويتية في شركة أريفا الفرنسية والبالغ قيمتها ٩٧ مليون دولار.

وبين دميثير في تصريح لـ(شبكة الدستور الإخبارية) انه وأعضاء اللجنة بانتظار عودة وزير المالية للبلاد اليوم، وذلك لتحديد موعد للاجتماع خلال اليومين المقبلين نظرا لأهمية الأمر.

وشدد دميثير على ضرورة معرفة الأسباب والإيضاحات التي أدت إلى تخارج هيئة الاستثمار من شركة أريفا الفرنسية بالرغم من تحقيقها أرباحًا صافية وصلت إلى ١٤٩ مليار دولار من عام ٢٠١١ إلى العام الجاري.

إعلان تذكيري

شركة غزال للتأمين

دعوة لحضور الجمعية العمومية الغير عادية غير مؤجلة للشركة

تتشرف شركة غزال للتأمين «ش.م.ك مقفلة» بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية غير مؤجلة المزمع انعقادها في تمام الساعة 12:00 بعد الظهر، يوم الإثنين الموافق 2017/08/14، وذلك في الهيئة العامة للصناعة، جنوب السرة، وفي حالة عدم اكتمال النصاب سيكون موعد الجمعية المؤجلة التالية يوم الثلاثاء الموافق 2017/08/22.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة بغرفة تجارة وصناعة الكويت، مصطحبين معهم البطاقة المدنية أو بوكالة رسمية لاستلام بطاقات الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية غير مؤجلة خلال ساعات الدوام الرسمي.

للاستفسار يرجى التفضل بالاتصال على:
هاتف: 1828800
داخلي: 4909، 4965، 4991

رئيس مجلس الإدارة

ماجد المطيري يطالب بإنشاء مدخل ومخرج على طريق الفحيحيل مقابل منطقة المهبولة

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري انه تقدم باقتراح برغبة لإنشاء مدخل ومخرج على طريق الفحيحيل السريع مقابل منطقة المهبولة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرًا للاختناق المروري والزحام الشديد وتكدس السيارات عند إشارة المرور فوق جسر المهبولة على طريق الفحيحيل السريع مقابل منطقة المهبولة باتجاه طريق البحر المؤدي لمنطقة المهبولة وذلك لكثرة السيارات الداخلة للمهبولة بسبب الكثافة السكانية في هذه المنطقة. لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء مدخل ومخرج على طريق الفحيحيل السريع مقابل منطقة المهبولة لتمكين سكان هذه المنطقة من الدخول والخروج بيسر وحل مشكلة الازدحام